

**محضر إجتماع الجمعية العامة العادية
لمساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجترانس)
شركة مساهمة مصرية
المنعقد يوم الاثنين الموافق ٢٠ مارس ٢٠٢٠**

بالإشارة الى قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بالتعليق المؤقت لجميع الفعاليات التى تتطلب أي تجمعات كبيره للمواطنين او تلك التى تتطلب الانتقال بين المحافظات نظراً للظروف الراهنة والبيان الصادر من السيد / رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بخصوص وضع أنظمة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وإعداد نظام للتصويت عن بعد من قبل المساهمين الذى يحق لهم المشاركة والتصويت فى الجمعية العامة والى قرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨ بشأن الاعتداد بحضور الجمعيات العمومية للشركات بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة ويعتبر حضوراً فعلياً وتسرى عليه أحكامه وفى اطار هذه الظروف الاستثنائية وحرصاً من مجلس إدارة الشركة على صحة وسلامة المساهمين وليمكنهم فى ذات الوقت من التصويت على جدول اعمال الجمعية العامة العادية قامت الشركة بالتعاقد مع شركة EGID وهي شركة تابعة للبورصة المصرية على استخدام برنامج E-magles المصمم خصيصاً لإجراء عمليات التصويت عن بعد لاجتماعات مجالس الإدارات والجمعيات العامة وتم من خلال هذا البرنامج:

- تسجيل بيانات المساهمين وإعطاء كل مساهم كود دخول خاص به بعد إرساله للمستندات الدالة على مساهمته في الشركة
- تمكين المساهم من استخدام هذا الكود الخاص للدخول على البرنامج والاطلاع على كافة الأوراق الخاصة ببنود جدول أعمال الجمعية ثم التصويت على كل بند بالموافقة أو عدم الموافقة
- تجميع نسب الحضور والتصويت في نهاية الوقت المخصص للتصويت وهو الساعة السادسة مساء يوم انعقاد الجمعية فى ٢٠ مارس ٢٠٢٠

وقد تم اخطار مساهمي الشركة بموجب إخطار بالنشر فى جريدتى (العالم اليوم و البورصة) على النحو التالى:

- ١- إخطار اول بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٤
- ٢- تنويه بتعديل بالمادة رقم ٧ بجدول الأعمال بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٦
- ٣- إخطار ثان يوم ٢٠٢٠/٣/١٧

وبالإشارة الى القرارات التى تم سردها قد تم إعادة النشر فى جريدتى العالم اليوم والبورصة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٥ وذلك بكافة الشروط والمستندات المطلوبة من المساهمين لحضورهم الجمعية العامة وفقاً للتعديل لنظام التصويت الالكترونى عن بعد.

وقد قام مجلس إدارة الشركة بدعوة كل من السادة مساهمي الشركة و السادة/ مراقبي الحسابات و الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة و الهيئة العامة للرقابة المالية، وتنفيذاً لأحكام مواد النظام الأساسي وأحكام القانون فقد اجتمعت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة في تمام الساعة ٠٣:٠٠ الثالثة من عصر يوم الاثنين الموافق ٢٠ مارس ٢٠٢٠ بوسائل الاتصال الالكترونية الحديثة سالفة الذكر، وذلك للتصويت على جدول الأعمال الآتى :-

١. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة الماليه المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١.
٢. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق إجراءات الحوكمة بالشركة عن السنة الماليه المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١.
٣. المصادقة على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات وتقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١.
٤. اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٢٠١٩/١٢/٣١ و قوائم الدخل و التدفقات النقدية و التغيير فى حقوق الملكية عن السنة الماليه المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١.
٥. اعتماد حساب التوزيع الارباح المقترح من مجلس الادارة الخاص بتوزيع الأرباح على السادة المساهمين و أعضاء مجلس الادارة و العاملين عن السنة الماليه المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١.
٦. ابراء ذمة السادة رئيس و أعضاء مجلس الادارة و إخلاء مسئوليتهم عن السنة المالية المنتهية ٢٠١٩/١٢/٣١.

٧. إعادة تشكيل مجلس الإدارة لدورة جديدة لمدة ٣ سنوات وفقاً للنظام الأساسى للشركة .
٨. اعتماد عقود المعاوضة التى تم إبرامها خلال العام المنتهى فى ٢٠١٩/١٢/٣١ والموافقه على الترخيص مقدما لمجلس الإدارة بإبرام عقود المعاوضة خلال السنة الماليه المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١.
٩. تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة عن عام ٢٠٢٠.
١٠. تعيين السيد مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بالإضافة الى السادة الجهاز المركزي للمحاسبات.
١١. اعتماد التبرعات التى تمت خلال العام المنتهى ٢٠١٩/١٢/٣١ والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام المالى ٢٠٢٠ فيما يزيد عن ألف جنيه.
- وقد حضر الإجتماع عن طريق وسائل الاتصال التى وضعتها الشركة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وهم:

١) السيدة المهندسة / عبير وائل صديق لهيطة	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
٢) الأستاذ / حسن أحمد حسين عطا	عضو مجلس الإدارة
٣) الأستاذ / محمد نيازى محمد معبد	عضو مجلس الإدارة وممثل بنك الاستثمار القومي
٤) الأستاذ / أحمد عبد الغنى محمد إسماعيل	عضو مجلس الإدارة وممثل بنك الاستثمار القومي
٥) الدكتورة / مهجة عبد الرحمن بدران	عضو مجلس الإدارة
٦) الدكتورة / هبة وائل صديق لهيطة	عضو مجلس الإدارة
٧) المهندس/ محمد أشرف عمر	عضو مجلس الإدارة
٨) الدكتور / عمرو قيس الرأى عطية	عضو مجلس الإدارة

- كما حضر أيضاً الإجتماع كل من السادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات :
 - ١) الاستاذة المحاسبية/ إيمان حسين عبده سالم (وكيل أول الوزارة ومدير الادارة)
 - ٢) الاستاذ المحاسب /عمرو مصطفى حسين (وكيل الوزارة ونائب أول مدير الادارة)
 - ٣) الأستاذ المحاسب / أشرف عادل يس الغندور (مدير عام ونائب مدير الإدارة)
- كما حضر الاجتماع السيد الأستاذ /طارق عبد الوكيل احمد - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن بمؤسسة KPMG حازم حسن بالتفويض الصادر من الأستاذ / حسام عبد الوهاب الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن - مراقب الحسابات
- لم يحضر الإجتماع مندوب الهيئة العامة للرقابة المالية ومندوب الهيئة العامة للإستثمار .

تولت رئاسة الاجتماع السيدة المهندسة/ عبير وائل لهيطة، ثم عرضت على السادة أعضاء الجمعية العامة ترشيح السيدة / رانيا فاروق بسطويسي للقيام بأمانة سر الاجتماع وقيام كل من:-

١. السيد / أحمد شريف محمد حلمي
٢. لسيد / محمد إبراهيم مصطفى أحمد

فارزا أصوات وقد أقرت الجمعية العامة هذا الترشيح بالإجماع.

وقد قام مندوب مراقب الحسابات (مكتب حازم حسن) بالتأكد من صحة إجراءات توجيه الدعوة وأعلن صحتها كما قام بالاشتراك مع فارزى الأصوات بمراجعة حضور المساهمين للجمعية العامة عن طريق وسائل الاتصال التى وضعتها الشركة وتبين أن عدد الأصوات الممثلة فى الاجتماع كانت كما يلى:

** عدد الأسهم المصدرة والمكتتب فيها	31211004	سهم
** عدد الأسهم الحاضرة بالأصالة	16391948	سهم
غائبون عن الحضور	14819056	سهم
الإجمالي	31211004	سهم
** نسبة الحضور إلى عدد الأسهم المصدرة والمكتتب فيها	52.52 %	

وعليه فقد أعلن مندوبى مراقب الحسابات صحة وقانونية الاجتماع وبما يفيد نتيجة حصر الأسهم لصحة وسلامة انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية تنفيذا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسى للشركة.

وبعد فرز الأصوات والتأكد من صحة وسلامة انعقاد الجمعية العامة العادية، بدأ التصويت من قبل المساهمين على جدول الأعمال وفقا لترتيب الدعوة كما يلي:-

البند الأول : المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١

تم عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١:

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع المشاركين المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١.

البند الثاني : المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق إجراءات الحوكمة بالشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١

تم العرض على السادة مساهمي الشركة تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق إجراءات الحوكمة بالشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ كما ذكر بالتقرير المعروض بواسطة وسيلة الاتصال الالكترونية أن التقرير تم الإفصاح به للبورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية كما أنه معروض على الموقع المعلوماتي الالكتروني للشركة وقد قام مراقب حسابات الشركة (مكتب حازم حسن) بإعداد تقرير نظيف عن مدى إتزام الشركة بقواعد الحوكمة وذلك وفقا للتعليمات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات وبيان التقرير كالتالي:

تقرير تأكد مناسب

المقدمة:

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس إدارة الشركة عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وذلك وفقا لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في ختار البورصة المصرية إلى مساهمي الشركة.

مسئولية الإدارة:

مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقريره من مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقا لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية لمجلس إدارة الشركة. كما أن مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقا للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الإلتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد مناسب بشأن مدى الإلتزام بالشركة في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية لمجلس إدارة الشركة، في ضوء الإجراءات التي تم أدائها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقا للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية ويتطلب هذا المعيار الإلتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.

ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت إجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد وعرض تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة والإطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا. وفقا لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للإلتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانته والإدارة التنفيذية والمخالفات والاحكام. ومن ثم لم تمتد مسئوليتنا أو إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير التي تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والإلتزام بنظام الحوكمة وفاعليته.

وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الاستنتاج:

من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ يتضمن المعلومات وتم إعداده في جميع جوانبه الهامة وفقا لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بأجماع المشاركين المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق إجراءات الحوكمة بالشركة عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٩ وتقرير مراقب الحسابات عليه ٢٠١٩.

البند الثالث : المصادقة على تقرير مراقبى الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١

تم عرض تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة على وسائل الاتصال المذكوره سلفاً وهى كالاتى:

تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) فى ٢٠١٩/١٢/٣١

تقرير عن القوائم المالية المستقلة :

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) " شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ " والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة فى ٢٠١٩/١٢/٣١ بإجمالى اصول ٢١٢,٠٥٨ مليون جنيه و قائمة الدخل المستقلة ب صافى ربح " بعد الضريبة بنحو ٢٨,٣١٩ مليون جنيه و كذا قوائم الدخل الشامل و التغير فى حقوق الملكية و التدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الادارة عن القوائم المالية المستقلة :

هذه القوائم المالية مسئولية ادارة الشركة ، فالادارة مسئولة عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من اى تحريفات هامه ومؤثرة ناتجة عن الغش او الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا فى ابداء الرأى على هذه القوائم المالية المستقلة فى ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط واداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من اى أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن اعمال المراجعة أداء اجراءات للحصول على ادلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات فى القوائم المالية . وتعتمد الاجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش او الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة باعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم اجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة . وتشمل عملية المراجعة ايضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى اعدت بمعرفة الادارة وكذا سلامة العرض التى قدمت به القوائم المالية .
واننا نرى ان ادلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد اساسا مناسباً لاداء رأينا على القوائم المالية .

اساس الرأى المتحفظ :

- اعتمدنا فى مراجعتنا لفروع الشركة المختلفة على موازين المراجعة التى اعدتها الشركة لهذا الغرض .
- تم جرد الاصول الثابتة فى ٣١ / ١٢ / ٢٠١٩ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وتحت اشرافنا الاختبارى وفى حدود الامكانيات المتاحة وتم حساب الاهلاك وفقا للقواعد والمعدلات والمتعارف عليها وكالمتبع فى السنوات السابقة مع ملاحظة :

- تضمنت الاصول الثابتة اصول مهلكة دفتريا ومازالت تعمل بلغت جملتها نحو ٤٠,٤ مليون جنيه حيث تلاحظ عدم قيام الشركة بمراجعة القيمة التخريدية للأصول الثابتة و الأعمار الإنتاجية المقدره لها بمخالفة لما تقضى به الفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الاصول الثابتة واهلاكاتها.

- نوصي بتطبيق أحكام الفقرة رقم (٥١) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٠).
- بلغ رصيد حساب العملاء المدين فى ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ٤٣,٦١٦ مليون جنيه مكون عنه اضمحلال بقيمة ٢٩٩ الف جنيه نرى عدم كفايته حيث تضمن تقرير اعمار الديون المعد فى هذا التاريخ ارصدة عملاء مضى عليها اكثر من علم بنحو ١,٠٣٦ مليون جنيه ولم تقم الشركة بعمل دراسة اضمحلال لها .
- يتعين اعادة النظر فى قيمة الاضمحلال لمقابلة الديون المتوقفة و المشكوك فى تحصيلها وموافاتنا باسباب عدم تحصيل المديونيات المتوقفة واتخاذ اللازم بشأنها .
- ارسلت الشركة مصادقات للعملاء فقط بمعرفتها ودون اشرافنا ولم ترد الينا اية ردود للتأكد من صحة تلك الارصدة ولم يتم عمل مطابقات مع كبار العملاء و الوكلاء خلال العام عن معاملاتهم وارصدتهم فى ٢٠١٩/١٢/٣١ كما لم يتم ارسال مصادقات لباقى الحسابات الاخرى من الوكلاء و الموردين و الحسابات المدينة و الدائنة الاخرى.
- يتعين ارسال المصادقات فى وقت مناسب لإتاحة الفرصة لتلقى الردود عند مراجعة القوائم المالية واجراء المطابقات مع كبار العملاء بصفة دورية للوقوف على صحة تلك الارصدة .
- تضخم رصيد مديونية الايصالات الرسمية ضمن حساب مدينون وارصدة مدينة اخرى فى ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ١٤,٤٩٦ مليون جنيه تمثل مديونية على العديد من العملاء مقابل ما تم سداده للجهات الحكومية نيابة عنهم (منها مبلغ بنحو ٨,٤٧٥ مليون جنيه طرف شركة / دوسان للصناعات الثقيلة) ودون اجراء المصادقة عليها مع العملاء الامر الذى لم يمكننا من الوقوف على صحتها .
- كما لوحظ تأخر الشركة فى مطالبة العملاء بها نتيجة الانتظار لحين ادراجها ضمن فواتير الايرادات المصدرة لهم مما ادى الى تجميد سيولة الشركة التقدية لدى العملاء بدون اى عائد .
- يتعين اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو سرعة تحصيل قيمة تلك الايصالات من العملاء و العمل على تلافى ذلك مستقبلا .
- تضمنت ايرادات النشاط الجارى مبلغ نحو ٢,٣٠٦ مليون جنيه يمثل ايرادات مقدره عن عمليات لم يتم تنفيذها كامله بنهاية عام ٢٠١٩ وقد لوحظ تقديرها بنسبة من التكاليف المسددة دون الافصاح عن ذلك بالايضاح ونوصى اعادة النظر فى تقدير الايرادات عن الاعمال التى لم يتم الانتهاء منها حتى نهاية العام طبقا لطريقة نسبة الانتام .
- تبين من فحص ومراجعة الموقف الضريبى للشركة لعام ٢٠١٩ ما يلى :
- قيام الشركة خلال عام ٢٠١٩ بخضم نحو ٤,٩٨٣ مليون جنيه من الضريبة المستحقة على الشركة بالافرار الضريبى لعام ٢٠١٨ خصما من الرصيد المدين بحساب ضرائب الخصم من المنيع فى ٢٠١٩/١/١ دون وجود ما يؤيد هذا الرصيد طرف مصلحة الضرائب او موافقة مصلحة الضرائب على خصم هذا المبلغ من الضريبة مستحقة السداد عن عام ٢٠١٨ .
- ولم يتم موافاتنا بما يفيد صحة هذا الرصيد وموافقة مصلحة الضرائب على تسويته خصما من ضرائب الشركة عن عام ٢٠١٨ .
- ورد للشركة نموذج (١٥ ض.ق.م) بكتاب مصلحة الضرائب الصادر برقم ٥٥٦٢ بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٥ عن تعديل اقرار ضريبة المبيعات لسنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٥ متضمنا تحمل الشركة اعباء ضريبية اضافية للعاملين نتيجة اخطاء فى الاقرارات المقدمة من الشركة لمصلحة الضرائب فى حينها فضلا عن تحميل الشركة لنحو ١,١٧١ مليون جنيه قيمة غرامة الضريبة الاضافية رغم تعاقد الشركة مع مستشار ضريبى وتحملها تكاليف له بلغت خلال ٢٠١٩ نحو ٢٧٧ الف جنيه . ولم يتم تحديد المسؤولية عن تقديم الشركة للاقرارات الضريبية المشار اليها عليه .
- اظهر الموقف الضريبى لضريبة الدمغة وجود فروق ضريبية مستحقة عن عامى ٢٠١٧/٢٠١٨ بمبلغ ١٦٦ الف جنيه مصرى لم تقم الشركة بادراجه ضمن دراسة مخصص الضرائب لعام ٢٠١٩

الراى المتحفظ :

فيما عدا تأثير ما جاء بهالى ، فمن رأينا ان القوائم المالية للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "ايجيترانس" تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى المستقل للشركة فى ٢٠١٩/١٢/٣١ وعن أدائها المالى وتدققاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظ فقد تسن الآتى :

- تضمنت الاستثمارات فى شركات تابعة نحو ٥٠٠ الف جنية قيمة مساهمة الشركة فى شركتى ايجيترانس للموانى النهرية وايجيترانس بارج لينك للنقل بنسبة ٩٩,٩% (بواقع ٢٥٠ الف جنية لكل شركة) وقد قررت الجمعيات العامة

غير العادية للشركتين بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ بوضع الشركتين تحت التصفية لانتفاء الغرض التى تأسست من اجله الشركتين على ان يقدم مصفى الشركة تقرير بنتيجة اعمال التصفية فى مدة اقصاها ٦ شهور انتهت فى ٢٠١٧/١/١٢ وقد تم مد اجل التصفية اكثر من مرة اخرها بقرارات الجمعيات العامة للشركتين بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٨ لمدة عام تنتهى فى ٢٠٢٠/٤/٢٩.

• نوصى بموافقتنا باسباب التأجيل وبما تم فى شأن تصفية تلك الاستثمارات .

- مازالت الاستثمارات فى شركات شقيقة تتضمن نحو ٨٨٥ الف جنية قيمة الاستثمار فى شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد بنسبة ٢٠٪ من رأس مالها مقابل اضمحلال بكامل قيمة الاستثمار نتيجة عدم حصول الشركة على التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها والغاء تخصيص مساحات وارصفة داخل هيئة ميناء دمياط وقيام الهيئة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ بالتنفيذ الادارى لاستلام تلك المساحات والارصفة ، وقد تقدمت الشركة بطلبات للجنة فض المنازعات ورفع دعاوى بهذا الخصوص وتم الطعن عليها امام المحكمة الادارية العليا .

• نوصى بموافقتنا بما تم فى هذا الشأن .

- تم بيع اسهم الخزينة البالغة ٢٢١٢٥٠٠ سهم بموجب قرار مجلس الادارة رقم ٤ بجلسته رقم ٦ المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٣ بواقع ٧,٥ ج / للسهم بصادى قيمة قدرها ١٦,٤٦٥ مليون جنية بفائض قدره ٥٢٥ الف جنية تم تعليته بحساب الارباح المرحلة. ونشير فى هذا الشأن الى انه سبق بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠ وبموجب قرار مجلس الادارة تجميد سيولة نقدية للشركة بنحو ١٥,٩٢٠ مليون جنية فى شراء تلك الاسهم بواقع ٧,٢ ج/ للسهم بخلاف مصاريف الشراء بنحو ١٢٨ الف جنية وقد حققت الشركة نتيجة لذلك عائد على تلك السيولة المجمده بنحو ٢,٥٥ % وهو عائد يقل عن ربع العائد الممكن تحقيقه فيما لو تم استثمار تلك السيولة فى ودائع البنوك .

- مازال هناك بعض مظاهر ضعف وقصور فى اجراءات الرقابة و الضبط الداخلى على تشغيل عمليات و مشروعات الشركة وبالذرة الدفترية و المستندية لاعمال الايرادات و اصدار الفواتير و الحسابات المرتبطة بها مثل العملاء و الوكلاء بالاضافة الى اعمال المدفوعات و المقبوضات بالشركة كما اوضحت تقارير لجنة الحوكمة و المراجعة الداخلية بالشركة هذا الامر ولم يتم اتخاذ اللازم لتلافى ذلك مما يعرض الشركة الى زيادة احتمال وقوع اخطاء جوهرية وتلاعب وامكانية تغريم الشركة اموالا او ضياع حقوق لها لدى الغير .

• نوصى باتخاذ كافة الاجراءات التى تكفل القضاء على مظاهر القصور فى اجراءات الرقابة و الضبط الداخلى .

- قيام الشركة بصرف مبالغ مالية عن مستحقات بعض اعضاء مجلس الادارة لممثلى الشخص الاعتبارى بشيكات صادرة بأسمائهم دون الالتزام بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ الذى يقضى بتوريد تلم المبالغ الى الشخص الاعتبارى و ليس لممثليه بالمجلس .

• يتعين التصويب ورد ما سبق صرفه .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الاخرى :

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المعدلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .
- نوصى بتطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يحقق الرقابة على المصروفات وقياس اقتصاديات وكفاءة التشغيل للمعدات ولتوفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات .
- لوحظ تجاوز عضوية بعض اعضاء مجلس الادارة المستقلين للحد الاقصى المنصوص عليه بقواعد الدليل المصرى لحكومة الشركات الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ .
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و لائحته التنفيذية متفقة على ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

وكان رد الشركة على ما ورد من ملاحظات كما يلى :-

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>ترى ادارة الشركة ان الاعمار الانتاجية المشار اليها فى السياسة المحاسبية هى افضل تقدير، ولا يوجد احداث جوهرية تؤدى لتغير التوقعات عن التقديرات السابقة فى ظل ان المكون الأساسى للأصول هو بند المباني والبالغ ٣٠ مليون ج.م. ويتم إهلاكه على ٥٠ عام.</p> <p>هذا وتقوم ادارة الشركة دوريا بإعادة النظر فى الإهلاك. ولا سيما وانه تم ذلك خلال عام ٢٠١٥ وتم اعادة تقدير العمر الافتراضى لبند برامج الحاسب الألي بحيث تم اهلاك صافى القيمة الدفترية على ١٠ سنوات بدلا من ٤ سنوات. هذا ويتم الاستبعاد من الاصول المهلكة دفتريا بشكل سنوى واحلالها بجديد كما تم فى ديسمبر ٢٠١٨ و ديسمبر ٢٠١٩</p>	<p>تضمنت الاصول الثابتة اصول مهلكة دفتريا ومازالت تعمل بلغت جملتها نحو ٤٠,٤ مليون جنيه حيث تلاحظ عدم قيام الشركة بمراجعة القيمة التخريدية للأصول الثابتة و الأعمار الإنتاجية المقدره لها بمخالفة لما تقضى به الفقره رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الاصول الثابتة واهلاكات.</p>
<p>انعقدت لجنة المخصصات فى ١٦-٢-٢٠٢٠ لدراسة جميع النواحي المتعلقة بالعملاء وقد تم الاطلاع على تقرير اعمار الديون حتى يناير ٢٠٢٠ وقد اتضح سداد جزء كبير من هذا الرصيد حيث وصل رصيد ارصدة العملاء التى مضى عليها عام فاكتر الى مبلغ ٢٩٨١٥٠,٦٨ جنيه بدلا من ١٠٣٦٠٠٠ جنيه</p> <p>وقد اصدرت اللجنة توصيات للتعامل مع هذا الرصيد والبالغ ٢٩٨١٥٠,٦٨ جنيه كالتالى :</p> <p>١- مبلغ ٢٦١٣٠٩,٩٧ جم سبق وتم تكوينه ضمن المخصص المكون فى ٢٠١٨ والبالغ ٢٩٩٠٥٩ جم وقد اوصت اللجنة باعدام هذه المبالغ حيث مر على تكوينها اكثر من عام.</p> <p>٢- مبلغ باجمالى ١٠٥٥٦٥,٥١ جم مر عليها اكثر من ٣٦٠ يوم ولكن جارى تحصيلها وتوصى اللجنة بعدم تكوين مخصص لها فى الوقت الحالى.</p> <p>٣- مبالغ تقل عن ١٠٠٠ جم باجمالى ٣٢١٨,٢٧ جم ستقوم الادارة المالية بتحميلها على المصروفات طبقا لتوصية اللجنة حيث تمثل فروق سنوات سابقة غير محصلة من العملاء.</p> <p>٤- مبالغ باجمالى ٢٨٠٥٦,٩٣ جم توصى اللجنة بعمل مخصص لها.</p> <p>على ان يتم عمل المخصصات والمعالجات فى الربع الاول من ٢٠٢٠ حيث أن المبالغ صغيرة وغير مؤثره نسبيا.</p>	<p>بلغ رصيد حساب العملاء المدين فى ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ٤٣,٦١٦ مليون جنيه مكون عنه اضمحلال بقيمة ٢٩٩ الف جنيه نرى عدم كفايته حيث تضمن تقرير اعمار الديون المعد فى هذا التاريخ ارصدة عملاء مضى عليها اكثر من علم بنحو ١,٠٣٦ مليون جنيه ولم تقم الشركة بعمل دراسة اضمحلال لها .</p> <p>- يتعين اعادة النظر فى قيمة الاضمحلال لمقابلة الديون المتوقفة و المشكوك فى تحصيلها وموافاتنا باسباب عدم تحصيل المديونيات المتوقفة واتخاذ اللازم بشأنها .</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
سيتم مراعاة ارسال المصادقات تحت اشرافكم وقد تم ارسال المصادقات فى حضور مكتب مراقب الحسابات الخارجى وعدم الرد من جانب العملاء بعد قبولاً بالرصيد الوارد بالمصادقة.	ارسلت الشركة مصادقات للعملاء فقط بمعرفتها ودون اشرافنا ولم ترد البنا اية ردود للتأكد من صحة تلك الارصدة ولم يتم عمل مطابقات مع كبار العملاء و الوكلاء خلال العام عن معاملاتهم وارصدتهم فى ٢٠١٩/١٢/٣١ كما لم يتم ارسال مصادقات لباقي الحسابات الاخرى من الوكلاء و الموردين و الحسابات المدينة و الدائنة الاخرى. - يتعين ارسال المصادقات فى وقت مناسب لإتاحة الفرصة لتلقى الردود عند مراجعة القوائم المالية واجراء المطابقات مع كبار العملاء بصفة دورية للوقوف على صحة تلك الارصدة .
الرصيد المشار اليه يقابله رصيد دفعات مقدمة من العملاء بلغت ٧٢٠٠٠٠٠٠ جنيهه وقد خص منها للعميل دوسان مبلغ ١٠٦٧٣٣٢,٤٠ جنيهه والباقي يعد طرف العميل ونظراً لطبيعة العقد فان الايصالات الخاصة بمشروع دوسان تعتبر من عمليات المشروعات حيث يتم التمويل بالكامل من طرفنا و تسوية المديونية والتحصيل تستغرق بعض الوقت و هو الامر الذى يتم اخذه فى الاعتبار عند تحديد الاسعار المقدمة للعميل ولذلك فان نشاط المشروعات يحقق ربحية مرتفعة عن باقى الانشطة	تضخم رصيد مديونية الايصالات الرسمية ضمن حساب مدينون وارصدة مدينة اخرى فى ٢٠١٩/١٢/٣١ لنحو ١٤,٤٩٦ مليون جنيهه تمثل مديونية على العديد من العملاء مقابل ما تم سداده للجهات الحكومية نيابة عنهم (منها مبلغ بنحو ٨,٤٧٥ مليون جنيهه طرف شركة / دوسان للصناعات الثقيلة) ودون اجراء المصادقة عليها مع العملاء الامر الذى لم يمكننا من الوقوف على صحتها . كما لوحظ تأخر الشركة فى مطالبة العملاء بها نتيجة الانتظار لحين ادراجها ضمن فواتير الايرادات المصدرة لهم مما ادى الى تجميد سيولة الشركة التقديرة لدى العملاء بدون اى عائد . - يتعين اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو سرعة تحصيل قيمة تلك الايصالات من العملاء و العمل على تلافى ذلك مستقبلاً .
قيمة الايرادات المقدره تمت بناء على دراسة فنية من ادارة التشغيل بجميع الفروع بالشركة توضح نسبة اتمام الاعمال وليس من خلال اضافة نسبة من المصروفات.	تضمنت ايرادات النشاط الجارى مبلغ نحو ٣,٣٠٦ مليون جنيهه يمثل ايرادات مقدره عن عمليات لم يتم تنفيذها كامله بنهاية عام ٢٠١٩ وقد لوحظ تقديرها بنسبة من التكاليف المسددة دون الافصاح عن ذلك بالايضاحات - نوصى اعادة النظر فى تقدير الايرادات عن الاعمال التى لم يتم الانتهاء منها حتى نهاية العام طبقاً لطريقة نسبة الاتمام .
المبالغ التى تم خصمها من الاقرار الضريبي ٢٠١٨ كضريبة مخصومة من الشركة من المنبع مؤيدة مستندياً بشهادات من الشركات التى خصمت الضريبة من الشركة بخلاف الضرائب المخصومة من الجمارك بموجب القانون ومؤيدة أيضاً بإيصالات رسمية، حيث يتم الرجوع فيها للشركة مصدره شهادات خصم الضريبة من إيجيترانس عند الفحص الضريبي إذا لم يتم توريدها لمأمورية الضرائب بإعتبارها متهربة من الضريبة، وكما أشرنا سابقاً أنه تم مخاطبة المركز الضريبي لكبار الممولين بشأن الضريبة المخصومة منا خلال هذه الفترة ولم يتم الرد .	تبين من فحص ومراجعة الموقف الضريبي للشركة لعام ٢٠١٩ ما يلى : قيام الشركة خلال عام ٢٠١٩ بخصم نحو ٤,٩٨٣ مليون جنيهه من الضريبة المستحقة على الشركة بالاقرار الضريبي لعام ٢٠١٨ خصما من الرصيد المدين بحساب ضرائب الخصم من المنبع فى ٢٠١٩/١/١ دون وجود ما يؤيد هذا الرصيد طرف مصلحة الضرائب او موافقة مصلحة الضرائب على خصم هذا المبلغ من الضريبة مستحقة السداد عن عام ٢٠١٨ . ولم يتم موافقتنا بما يفيد صحة هذا الرصيد وموافقة مصلحة الضرائب على تسويته خصما من ضرائب الشركة عن عام ٢٠١٨ .

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>بشأن قيمة غرامة التأخير على فروع الفحص السنوات ٢٠١٦-٢٠١٥ بمبلغ ١,١٧١ مليون جنيه فإنه قد تم إخطار الشركة بموجب نموذج ٢-١ بميعاد الفحص من المركز الضريبي لكبار الممولين فى ٢٠١٨/٥/٢٨ وتم بدء الفحص فى ٢٠١٩/٢/١٢ ، وقد تم الانتهاء من الفحص وسداد الضريبة فى ٢٠١٩/٨/١٨ ، والتأخر فى بدء الفحص من قبل المركز الضريبي لكبار الممولين نتج عنه سداد غرامة الضريبة الاضافية (مع العلم أن ملف الشركة الضريبي قد تم تحويله من مأمورية بورسعيد الى المركز الضريبي لكبار الممولين فى ٢٠١٦/١٢/١٨) ، وبذلك فإن غرامة الضريبة الاضافية نتجت عن التأخر فى بدء الفحص الضريبي لأسباب متعلقة بالمركز الضريبي لكبار الممولين وليس للشركة أو مستشارها الضريبي علاقة بها</p>	<p>ورد للشركة نموذج (١٥ ض.ق.م) بكتاب مصلحة الضرائب الصادر برقم ٥٥٦٢ بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٥ عن تعديل اقرار ضريبة المبيعات لسنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٥ متضمنا تحمل الشركة اعباء ضريبية اضافية للعاملين نتيجة اخطاء فى الاقرارات المقدمة م الشركة لمصلحة الضرائب فى حينها فضلا عن تحميل الشركة لنحو ١,١٧١ مليون جنيه قيمة غرامة الضريبة الاضافية رغم تعاقد الشركة مع مستشار ضريبي وتحملها تكاليف له بلغت خلال ٢٠١٩ نحو ٢٧٧ الف جنيه . ولم يتم تحديد المسؤولية عن تقديم الشركة للاقرارات الضريبية المشار اليها عاليه .</p>
<p>الموقف الضريبي لضريبة الدمغة أظهر نتيجة تقرير الفحص عن السنوات ٢٠١٧-٢٠١٨ بموجب نموذج ١٩ دمغة بقيمة ١٦٦ ألف جنيه وقد تم الاعتراض عليه فى الميعاد القانوني و أخطرت الشركة بإحالة الخلاف للجنة الداخلية وتم تقديم المستندات اللازمة، وسيتم تقدير الضريبة المستحقة فعلياً على الشركة خلال الفترة القادمة فور الانتهاء من أعمال اللجنة التى من المنتظر أن تخفض الضريبة لمبلغ يقل كثيراً عن المبلغ المذكور .</p>	<p>أظهر الموقف الضريبي لضريبة الدمغة وجود فروع ضريبية مستحقة عن عامى ٢٠١٧/٢/٠١ بمبلغ ١٦٦ الف جنيه مصرى لم تقم الشركة بادراجه ضمن دراسة مخصص الضرائب لعام ٢٠١٩</p>
<p>من الاجراءات المطلوبة لتقديم جمعية عامة بالتصفية النهائية ان يتم تصفية الوضع الضريبي للشركتين واستلام شهادة من الضرائب العامة بتصفية هذا الوضع والموضوع الضريبي للشركتين يوجد به طعن امام لجنة ضرائب الشركات المساهمة</p>	<p>تضمنت الاستثمارات فى شركات تابعة نحو ٥٠٠ الف جنيه قيمة مساهمة الشركة فى شركتى ايجيترانس للموانى النهرية و ايجيترانس بارج لينك للنقل بنسبة ٩٩,٩% (بواقع ٢٥٠ الف جنيه لكل شركة) وقد قررت الجمعيات العامة غير العادية للشركتين بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ بوضع الشركتين تحت التصفية لانتفاء الغرض التى تأسست من اجله الشركتين على ان يقدم مصفى الشركة تقرير بنتيجة اعمال التصفية فى مدة اقصاها ٦ شهور انتهت فى ٢٠١٧/١/١٢ وقد تم مد اجل التصفية اكثر من مرة اخرها بقرارات الجمعيات العامة للشركتين بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٨ لمدة عام تنتهى فى ٢٠٢٠/٤/٢٩ .</p> <p>- نوصى بموافاتنا بالتأجيل وبما تم فى شأن تصفية تلك الاستثمارات.</p>
<p>لا زالت القضايا متداولة ولم يتم الفصل فيها حتى تاريخه حيث انها قضايا متبادلة بيننا وبين هيئة ميناء دمياط امام محكمة القضاء الإداري بدمياط والقضاء الإداري يستغرق وقت فى انهاء المنازعات.</p>	<p>مازالت الاستثمارات فى شركات شقيقة تتضمن نحو ٨٨٥ الف جنيه قيمة الاستثمار فى شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد بنسبة ٢٠% من رأس مالها مقابل اضمحلال بكامل قيمة الاستثمار نتيجة عدم حصول الشركة على التراخيص اللازمة لمباشرة و الغاء تخصيص مساحات وارصفة داخل هيئة ميناء دمياط وقيام الهيئة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ بالتنفيذ الادارى لاستلام تلك المساحات و الارصفة , وقد تقدمت الشركة بطلبات للجنة فض المنازعات ورفع دعوى بهذا الخصوص وتم الطعن عليها امام المحكمة الادارية العليا .</p> <p>- ونوصى بموافاتنا بما تم فى هذا الشأن .</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>الاستفادة من عملية شراء أسهم خزينة لا تقتصر على الربح المباشر المحقق من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء وقد تحققت بالفعل الاستفادة المرجوة للمساهمين من شراء أسهم الخزينة كالاتي:</p> <p>- ارتفع سعر سهم الشركة فأصبح يزيد في الأيام الأخيرة عن قيمة ٧ جنيه للسهم وذلك رغم انخفاض السعر بعد توزيع أرباح بقيمة ١ جنيه للسهم خلال عام ٢٠١٩</p> <p>- تم توفير مبلغ أكثر من ٢٢١٢٥٠٠ جنيه مصري عند توزيع أرباح المساهمين عن عام ٢٠١٨ حيث بلغت قيمة الكوبون جنيه للسهم، وفي حالة عدم شراء أسهم الخزينة، لكان سيتم توزيع قيمة إضافية ٢٢١٢٥٠٠ جنيه مصري بالإضافة الى حصة العاملين ومجلس الإدارة لهذا العدد من الأسهم.</p>	<p>تم بيع اسهم الخزينة البالغة ٢٢١٢٥٠٠ سهم بموجب قرار مجلس الادارة رقم ٤ بجلسته رقم ٦ المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٣ بواقع ٧,٥ ج / للسهم بصادف قيمة قدرها ١٦,٤٦٥ مليون جنيه بفائض قدره ٥٢٥ الف جنيه تم تعليته بحساب الارباح المرحلة. ونشير فى هذا الشأن الى انه سبق بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠ وبموجب قرار مجلس الادارة تجميد سيولة نقدية للشركة بنحو ١٥,٩٢٠ مليون جنيه فى شراء تلك الاسهم بواقع ٧,٢ ج/للسهم بخلاف مصاريف الشراء بنحو ١٢٨ الف جنيه وقد حققت الشركة نتيجة لذلك عائد على تلك السيولة المجمده بنحو ٢,٥٥ % وهو عائد يقل عن ربع العائد الممكن تحقيقه فيما لو تم استثمار تلك السيولة فى ودائع البنوك .</p>
<p>لدى الشركة الرقابة الداخلية الكافية من خلال وجود دورة المستندية يتم مراجعتها من وقت لآخر علما بانه جارى اعتماد اخر تطوير تم عليها .</p> <p>كما تتم الرقابة من خلال الاتصال بين برنامج ال OTM و EBS بشكل فعال ويخضع للمتابعة الكاملة من خلال الأعمال اليومية و اى خلل فى الاتصال (ان وجد) يتم اكتشافه و معالجته من خلال ادارة الحاسب الالى و هو برنامج يوفر التقارير التى تساعد على احكام الرقابة الداخلية</p> <p>كما تقوم الشركة بإعداد موازنة تقديرية ويتم على أساسها مقارنة الفعلى بالمستهدف وقياس الانحرافات المعيارية بهدف الرقابة على سير العمل والاداء علما بان عملية إصدار الفواتير تتم من خلال اجراءات رقابية من خلال إدارة التشغيل ومراجعتها من الإدارة المالية وهو ما يتفق مع قواعد الرقابة الداخلية .</p> <p>وجود ادارة مراجعة داخلية تتمتع بالاستقلالية و المهنية هو من عوامل دعم و تقوية الرقابة الداخلية بالإضافة الى وجود لجنة مراجعة من ذوى الخبرة تقوم بمناقشة ومراجعة اعمال الضبط الداخلى</p> <p>و تقوم الادارة باتخاذ الاجراءات التى تكفل معالجة اى مظهر من مظاهر القصور او الضعف فى الرقابة الداخلية من خلال الملاحظات التى ترد من ادارة المراجعة الداخلية</p>	<p>مازال هناك بعض مظاهر ضعف وقصور فى اجراءات الرقابة و الضبط الداخلى على تشغيل عمليات و مشروعات الشركة و بالدورة الدفترية و المستندية لاعمال اليرادات و اصدار الفواتير و الحسابات المرتبطة بها مثل العملاء والوكلاء بالإضافة الى اعمال المدفوعات و المقبوضات بالشركة كما اوضحت تقارير لجنة الحوكمة و المراجعة الداخلية بالشركة هذا الامر ولم يتم اتخاذ اللازم لتلافي ذلك مما يعرض الشركة الى زيادة احتمال وقوع اخطاء جوهرية وتلاعب وامكانية تعريض الشركة اموالا او ضياع حقوق لها لدى الغير.</p> <p>- نوصى باتخاذ كافة الاجراءات التى تكفل القضاء على مظاهر القصور فى اجراءات الرقابة و الضبط الداخلى .</p>
<p>تم التصويب ورد المبالغ المذكورة وسيتم مراعاة ذلك مستقبلا</p>	<p>قيام الشركة بصرف مبالغ مالية عن مستحقات بعض اعضاء مجلس الادارة لممثلة الشخص الاعتبارى بشيكات صادرة بأسمائهم دون الالتزام بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ الذى يفضى بتوريد تلم المبالغ الى الشخص الاعتبارى و ليس لممثليه بالمجلس .</p> <p>- بتعيين التصويب ورد ما سبق صرفه .</p>
<p>الشركة لديها نظام تكاليف يفى باغراض الشركة ويحقق الرقابة على المصروفات و قياس اقتصاديات و كفاءة التشغيل للمعدات و توفير المعلومات اللازمة لاغراض الرقابة و التخطيط و تقييم الاداء و اتخاذ القرار</p>	<p>نوصى بتطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يحقق الرقابة على المصروفات و قياس اقتصاديات و كفاءة التشغيل للمعدات وتوفر المعلومات اللازمة لاغراض الرقابة و التخطيط و تقييم الاداء واتخاذ القرارات .</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>إن الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ هو دليل إرشادي فقط حتى تاريخه يقدم للشركات إرشادات لأفضل الممارسات وليس دليلاً إلزامياً وبالتالي فقد أتاح الدليل مبدأ الالتزام أو التبرير للشركات التي لم تستطيع الالتزام لأي سبب من الأسباب. وبناء على ما تقدم فقد قامت الشركة بالالتزام بكافة بنود الدليل المذكور وقامت الشركة بالإفصاح والتبرير للبنود التي لم تستطيع تطبيقها على موقعها المعلوماتي وفي تقريرها السنوي وفي تقرير الحوكمة السنوي التي تقوم الشركة بإعداده، وفيما يتعلق بالبند المذكور في الملاحظة فيما يلي تبرير الشركة في هذا الشأن:</p> <p>تلتزم الشركة بمعايير الحوكمة فيما يخص اختيار الأعضاء المستقلين بمجلس إدارتها وتطبيقاً لذلك قامت الشركة بوضع مفهوم للاستقلالية الخاصة بأعضاء مجلس إدارتها على الموقع المعلوماتي للشركة.</p> <p>http://ir.egytrans.com/arabic/board_composition.php</p> <p>ترى الشركة أن الغرض من تعيين عضو مجلس إدارة مستقل هو التأكد من أن المجلس يضم أعضاء قادرين على إبداء أفضل الآراء وبفاعلية لصالح إيجيترانس دون أن يكون لهم أية مصالح سواء كانت مادية أو معنوية. ومن هذا المبدأ والمنطق رأت الشركة أن الخبرة التي اكتسبها عضو المجلس المستقل خلال عضويته بمجلس إدارة الشركة يمكن العمل على استغلالها لمصلحة الشركة والاستفادة بها في اتخاذ القرارات الفعالة.</p> <p>لذلك قررت الشركة خلال عام ٢٠١٩ الإبقاء على أعضاء مجلس الإدارة المستقلين الذين تعدوا ستة سنوات في عضوية المجلس للاستفادة من خبرتهم المكتسبة من عضوية المجلس خلال فترة عضويتهم ولما كانوا يقدموه من دعم ومشورة وآراء بناءه وفعالة بما يخدم مصلحة الشركة خلال هذه الفترة.</p>	<p>لوحظ تجاوز عضوية بعض اعضاء مجلس الادارة المستقلين للحد الاقصى المنصوص عليه بقواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦.</p>

تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) في ٢٠١٩/١٢/٣١

السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس)

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ " والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٢٠١٩/١٢/٣١ بإجمالي أصول نحو ٣٦٤,٩١٨ مليون جنيه و قائمة الدخل المجمعة بصافي ربح " بعد الضريبة بنحو ٣١,٨٧١ مليون جنيه و كذا قوائم الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية و التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الادارة عن القوائم المالية المجمعة :

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة ادارة الشركة ، فالادارة مسئولة عن اعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسؤولية الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا فى ابداء الرأى على هذه القوائم المالية المجمعة فى ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط واداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من اى أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن اعمال المراجعة أداء اجراءات للحصول على ادلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات فى القوائم المالية . وتعتمد الاجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش او الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة باعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم اجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة . وتشمل عملية المراجعة ايضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى اعدت بمعرفة الادارة وكذا سلامة العرض التى قدمت به القوائم المالية .

واننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبيا لابداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

اساس التحفظ :

تم اعداد القوائم المالية المجمعة وفقا للقوائم المالية المستقلة للشركة والتي اصدرنا عنها تقريرنا المتحفظ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٣١.

الراى المتحفظ :-

فيما عدا تأثير ما جاء بهالى ، فمن رأينا ان القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "ايجيترانس" تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى المجمع للشركة فى ٢٠١٩/١٢/٣١ وعن أدائها المالى عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والمعدلة بقرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة.

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظ نود لفت الانتباه الى الاتى :

- قررت الجمعية العامه غير العادية لكل من شركتى ايجيترانس للموانى النهريه وايجيترانس بارج لينك بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ والتي تساهم فيهما الشركة بنسبة ٩٩,٩% بوضع الشركتين تحت التصفيه لانتهاء الغرض التى تأسست من اجله على ان يقدم مصفى الشركة تقرير بنتيجة اعمال التصفيه فى مده اقصاها سنه اشهر انتهت فى ٢٠١٧/١/١٢ وقد قررت الجمعية العامه غير العادية لكلاهما مد اجل التصفيه اكثر من مره اخرها ينتهى فى ٢٠٢٠/٤/٢٩ .
- تم مراجعة القوائم المالية لكل من الشركة المصرية لاعمال النقل الفنى (ايتال) وشركة ايجيترانس لحلول المستودعات ، وكذا شركتى ايجيترانس للموانى النهريه وايجيترانس بارج لينك للنقل (تحت التصفيه) فى ٢٠١٩/١٢/٣١ بمعرفة مراقبو حسابات اخرون اصدروا عنها تقارير غير متحفظه .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الاخرى :

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولأئحته التنفيذية متفقة على ما هو وارد بدفاتر الشركة بعد اجراء تسويات بورقة العمل لتجميع نتائج واعمال الشركات التابعة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

٢- تم عرض تقرير مراقب الحسابات حازم حسن KPMG كالتالى:

**تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة
للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجيترانس) فى ٢٠١٩/١٢/٣١**

السادة/ مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجيترانس):

تقرير عن القوائم المالية المستقلة:

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) " شركة مساهمة مصرية " والمتمثلة في قائمة المركز المالى المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

تم مراجعة القوائم المالية المستقلة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بمعرفة مراقب حسابات آخر وقد أصدر تقرير برأي غير متحفظ على تلك القوائم المالية بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٩، مع الاخذ في الاعتبار انه قد روعي متطلبات اطار اعداد التقارير المالية للارقام المقارنة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى المستقل للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد

وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجترانس) في ٢٠١٩/١٢/٣١

السادة/ مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجترانس):

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجترانس) "شركة مساهمة مصرية والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

تم مراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بمعرفة مراقب حسابات آخر وقد أصدر تقرير برأي غير متحفظ على تلك القوائم المالية بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٩، مع الاخذ في الاعتبار انه قد روعي متطلبات اطار اعداد التقارير المالية للارقام المقارنة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي للمجمع للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجترانس) "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩،

وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بالإجماع المصادقة على تقرير مراقبي الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ ورد الشركة.

البند الرابع : اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/١٢/٣١ وقوائم الدخل و التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١

تم عرض القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/١٢/٣١ وقوائم الدخل و التدفقات النقدية و التغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ على السادة مساهمي الشركة:

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور الموافقة على اعتماد القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/١٢/٣١ وقوائم الدخل و التدفقات النقدية و التغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

البند الخامس : اعتماد حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الادارة الخاص بتوزيع الأرباح على السادة المساهمين وأعضاء مجلس الادارة والعاملين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١

تم عرض مشروع توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ على السادة المساهمين كما يلي:

البيان	جنيه	جنيه
أرباح مرحلة	٢٨,٦٣٠,٠٥١	
صافى ارباح عام ٢٠١٩	٢٨,٣١٩,٣٨١	
٥% احتياطي قانونى	١,٤١٥,٩٦٩	
صافى الربح القابل للتوزيع		٦٥,٥٣٣,٤٦٣
مبلغ الارباح المقرر توزيعها		٣٧,٥٧٠,٦٠٢
<u>التوزيعات</u>		
البيان	جنيه	جنيه
١٠% نصيب العاملين	٣,٧٥٧,٠٦٠	
<u>توزيع أول بواقع ٥% من رأس المال المدفوع للمساهمين</u>	٧,٨٠٣,١٢٥	
اجمالي عاملين وتوزيع اول مساهمين		١١,٥٦٠,١٨٥
المتبقى من الارباح الموزعة		٣٦,٠١٠,٤١٧
١٠% مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٢,٦٠١,٠٤٢	
المتبقى بعد التوزيع الاول		٣٣,٤٠٩,٣٧٥
<u>توزيع ثانى</u>		
توزيع ثانى مساهمين	٣٣,٤٠٩,٣٧٥	
أرباح مرحلة		٣٧,٩٦٢,٨٦١

ملخص التوزيعات لحملة الأسهم	
٢٠٢٠/٠٤/٣٠	٢١,٢١٢,٥٠٠

وقد تم إحاطة الجمعية العامة بموافقة بعض كبار المساهمين على تأجيل صرف نصيبهم فى الأرباح إلى يوم ٢٠٢٠/١١/٣٠ نظراً للظروف الاستثنائية التى تمر بها البلاد وهم على سبيل الحصر:

١. م/ عبير وائل صديق لهيطة وتبلغ حصتها ٤,٧٧٪
٢. د/ هبه وائل صديق لهيطة وتبلغ حصتها ٤,٢٤٪
٣. د/ امانى وائل صديق لهيطة وتبلغ حصتها ٣,٤٤٪
٤. بنك الاستثمار القومي وتبلغ حصته ٢٥,٢٥٪
٥. ا/ رائد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز وتبلغ حصته ١٤,٠٤٪

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور الموافقة على مشروع توزيع الأرباح المعروض وذلك بموجب ١ جنيه (واحد جنيه) للسهم على أن يتم التوزيع في ٢٠٢٠/٤/٣٠ وأحييت الجمعية العامة علماً بموافقة بعض كبار المساهمين على تأجيل صرف نصيبهم فى الأرباح إلى يوم ٢٠٢٠/١١/٣٠ نظراً للظروف الاستثنائية التى تمر بها البلاد وهم على سبيل الحصر:

٦. م/ عبير وائل صديق لهيطة وتبلغ حصتها ٤,٧٧٪
٧. د/ هبه وائل صديق لهيطة وتبلغ حصتها ٤,٢٤٪
٨. د/ امانى وائل صديق لهيطة وتبلغ حصتها ٣,٤٤٪
٩. بنك الاستثمار القومي وتبلغ حصته ٢٥,٢٥٪
١٠. ا/ رائد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز وتبلغ حصته ١٤,٠٤٪

البند السادس: إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن السنة المالية المنتهية ٢٠١٩/١٢/٣١

تم العرض على السادة المساهمين إبراء ذمة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور إبراء ذمة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

البند السابع: إعادة تشكيل مجلس الإدارة لدورة جديدة لمدة ٣ سنوات وفقاً للنظام الأساسى للشركة

تم العرض على السادة المساهمين إعادة تشكيل مجلس الإدارة وتجديد مدته لدورة جديدة لمدة ٣ سنوات وفقاً للنظام الأساسى للشركة ليصبح تشكيل المجلس كالتالي:

- م/ عبير وائل صديق لهيطة. (رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)
- ا/ أحمد عبد الغني محمد إسماعيل. (عضو مجلس إدارة - ممثل لبنك الاستثمار القومي)
- ا/ محمد نيازي محمد معبد. (عضو مجلس إدارة - ممثل لبنك الاستثمار القومي)
- د/ هبه وائل صديق لهيطة. (عضو مجلس إدارة)
- م/ محمد أشرف عمر عمر. (عضو مجلس إدارة)
- ا/ رائد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز. (عضو مجلس إدارة)
- ا/ محمد السيد حسين طلعت عكاشة. (عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة)
- ا/ محمد هاني عزيز خضير. (عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة)
- ا/ سامر عبد الفتاح محمد الوزيري. (عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة)

على أن تمنح السيدة/ عيبر وائل صديق لهيطة بصفتها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ذات الاختصاصات والصلاحيات السابقة.

وقد تم عرض ما قامت به رئيسة مجلس الإدارة من إرسال الشكر والعرفان لكل من د./ مهجة بدران ود./ عمرو قيس الرأي وا./ حسن عطا أعضاء مجلس الإدارة السابقين لما قدموه للمجلس من عطاء وافر من الوقت والجهد من أجل ازدهار الشركة وحماية حقوق مساهميها على مدار السنوات السابقة وتمنت سيادتها لهم دوام التوفيق والنجاح.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بالإجماع الموافقة على إعادة تشكيل مجلس الإدارة وتجديد مدته لدورة جديدة لمدة ٣ سنوات وفقاً للنظام الأساسي للشركة ليصبح تشكيل المجلس كالتالي:

- م./ عيبر وائل صديق لهيطة. (رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)
 - ا./ أحمد عبد الغني محمد إسماعيل. (عضو مجلس إدارة - ممثل لبنك الاستثمار القومي)
 - ا./ محمد نيازي محمد معبد. (عضو مجلس إدارة - ممثل لبنك الاستثمار القومي)
 - د./ هبه وائل صديق لهيطة. (عضو مجلس إدارة)
 - م./ محمد أشرف عمر عمر. (عضو مجلس إدارة)
 - ا./ رائد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز. (عضو مجلس إدارة)
 - ا./ محمد السيد حسين طلعت عكاشة. (عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة)
 - ا./ محمد هاني عزيز خضير. (عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة)
 - ا./ سامر عبد الفتاح محمد الوزيري. (عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة)
- ووافقت الجمعية أن تمنح السيدة/ عيبر وائل صديق لهيطة بصفتها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ذات الاختصاصات والصلاحيات السابقة.

البند الثامن: اعتماد عقود المعاوضة التي تم إبرامها خلال العام المنتهى فى ٢٠١٩/١٢/٣١ والموافقة على الترخيص مقدما لمجلس الإدارة بإبرام عقود المعاوضة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١

تم عرض عقود المعاوضة التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٩

القرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بالإجماع الآتى :
١. اعتماد كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تمت خلال عام ٢٠١٩ على النحو التالى:

(١) عقود المعاوضة مع الشركات الشقيقة	
قيمة العقد	إسم الشركة
\$ 30,000.00	شركة بارويل إيجيترانس للتوكيلات الملاحية
(٢) عقود المعاوضة مع الشركات التابعة	
قيمة العقد	إسم الشركة
جم 1,448,932	الشركة المصرية لأعمال النقل الفنى (إيتال)
\$ 40,000.00	شركة إيجيترانس لحلول المستودعات

٢. إعتقاد الترخيص لمجلس الإدارة بإبرام كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠٢٠.

البند التاسع : تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة عن عام ٢٠٢٠

تم العرض على السادة المساهمين تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة عن عام ٢٠٢٠:

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بالإجماع الموافقة على تحديد بدلات الحضور والانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٠ كما يلي:

أولاً: بدلات حضور ومصاريف الانتقال لأعضاء مجلس الإدارة

- بدل حضور الجلسة الواحدة ٢٥٠ جنيه (مائتان وخمسون جنيهاً) .
- مصاريف الانتقال للجلسة الواحدة ٦٧٥٠ جنيه (ستة آلاف وسبعمئة وخمسون جنيهاً) .

ثانياً: بدلات حضور ومصاريف الانتقال لأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين ومن ذوي الخبرة

- مصاريف الانتقال للجلسة الواحدة ٥٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيهاً) .

ثالثاً: الموافقة على تحديد مقابل حضور مجلس الإدارة لعضو مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوي الخبرة لمن ليس عضواً بأي من لجان مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٠

- مقابل أعمال مجلس الإدارة لعضو مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوي الخبرة لمن ليس عضواً بأي من لجان المجلس خلال عام ٢٠٢٠ بمبلغ ١٠٠ ألف (مائة ألف) جنيه سنوياً.

رابعاً: الموافقة على تحديد مقابل حضور لجان مجلس الإدارة لأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوي الخبرة خلال عام ٢٠٢٠

- مقابل حضور لجان مجلس الإدارة لأعضاء اللجان من أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوي الخبرة خلال عام ٢٠٢٠ بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه سنوياً.
- مقابل حضور لجان مجلس الإدارة لأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوي الخبرة لمن ليس عضواً بمجلس الإدارة بمبلغ ٥٠ ألف جنيه سنوياً.

البند العاشر : تعيين السيد مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بالإضافة إلى السادة الجهاز المركزي للمحاسبات

تم العرض على السادة المساهمين الموافقة على تعيين الأستاذ/ حسام الدين عبد الوهاب أحمد إسماعيل - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وتحديد أتعابه بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً (مائة ألف جنيهاً مصرياً) بالإضافة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات

القرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بالإجماع تعيين الأستاذ/ حسام الدين عبد الوهاب أحمد إسماعيل - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وتحديد أتعابه بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً (مائة ألف جنيهاً مصرياً) بالإضافة إلى الجهاز المركزي
البند الحادي عشر : إعتقاد التبرعات التي تمت خلال العام المنتهى ٢٠١٩/١٢/٣١ والترخيص

لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام المالي ٢٠٢٠ فيما يزيد عن ألف جنيه.

تم عرض حدود التبرع المخولة لمجلس الإدارة في ضوء موافقة الجمعية العامة العادية السابقة كما يلي:

أولاً : التبرعات

حيث أن الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة فى ٣١ مارس ٢٠١٩ قد رخصت لمجلس الإدارة التبرع خلال عام ٢٠١٩ فى حدود مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه. فإن ما تم صرفه خلال عام ٢٠١٩ مبلغ ٣١,٢٨٠ جنيه (٣٠٠٠٠ جنيه لمؤسسه مصر الخير و١٢٨٠ جنيه للمركز الوطنى للمكفوفين).

ثانياً : المسئولية الاجتماعية للشركة

بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩ قررت الجمعية العامة العادية الترخيص لمجلس إدارة الشركة بصرف مبلغ ١٠٠ ألف جنيه عن المسئولية الاجتماعية للشركة وما تم صرفه خلال عام ٢٠١٩ مبلغ ١١٠,٨٠٠ جنيه مصرى يتمثل فى:

البيان	القيمة
مؤسسة ندى من اجل طرق مصرية آمنة	١٠٠,٠٠٠ جنيه
جمعية منتدى التدريب والتعليم	١٠,٨٠٠ جنيه

كما افادت بأنه معروض على الجمعية الموافقة على التبرع خلال عام ٢٠٢٠ فى حدود ٣٠ ألف جنيه ومبلغ ١٠٠ ألف جنيه للمسئولية الإجتماعية للشركات .

القرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بإجماع الحضور اعتماد ما تم صرفه خلال عام ٢٠١٩ والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢٠ كما يلي:

- بند التبرعات ٣٠٠٠٠٠ جنيها (ثلاثون ألف جنيه فقط لا غير).
- بند المسئولية الاجتماعية للشركات ١٠٠٠٠٠٠ جنيها (مائة ألف جنيه فقط لا غير).

وفى تمام الساعة ٦:٠٠ السادسة من مساء نفس اليوم، وبانتهاء جدول الأعمال انتهى الاجتماع.

هذا وقد فوضت الجمعية العامة السيد/ هشام حامد هاشم - المحامى ببطاقه رقم ٢٦٨١٠٠٨٠١٠٤٢٥٩ والسيد/ محمد ابراهيم مصطفى المحامى ببطاقه رقم ٢٨٨١٠٠٢٠٣٠٠١٥٦ مجتمعين او منفردين فى اتخاذ إجراءات اعتماد محضر الجمعية العامة العادية عاليه بهيئة الاستمرار وكذلك التأشير بذلك بالسجل التجارى.

(تابع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة ايجيترانس المنعقدة فى
٢٠٢٠/٣/٣٠)

أمين السر
رانيا فاروق بسطويسى

جامعى الأصوات
السيد / أحمد شريف محمد حلمي
السيد / محمد إبراهيم مصطفى أحمد

مراقب الحسابات
ا. طارق عبد الوكيل أحمد عبد الوهاب
مكتب حازم حسن KPMG

الجهاز المركزى للمحاسبات
(مراقب الحسابات)

مدير عام
نائب مدير الإدارة
(محاسب/ اشرف عادل الغندور)

وكيل الوزارة ونائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ عمرو مصطفى حسين عثمان)

وكيل أول الوزارة
مدير الادارة
محاسب / ايمان حسين عبده سالم

رئيسة الجمعية
(عبير وائل لهيطة)



إقرار

أقر أنا عبير وائل صديق لهيطة بصفتى رئيس الاجتماع بأننى مسئولاً مسئولاً قانونية كاملة عن صحة ما ورد فى هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات إنعقاد وذلك فى مواجهة الغير والمساهمين أو الشركة والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.

المقر بما فيه



رئيس الاجتماع